الأمم المتحدة

A/C.3/69/7

الجمعية العامة

Distr.: General
29 October 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون

اللجنة الثالثة

البند ٦٨ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة والأمين العام ورئيس اللجنة الثالثة للجمعية العامة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة ورئيس المكتب التنسيقي لحركة عدم الانحياز

يشرفني أن أكتب إليكم بصفتي رئيس المكتب التنسيقي لحركة عدم الانحياز لأُوجّه انتباهكم إلى موقف الحركة من الممارسة المتمثلة في طرح قرارات وولايات تخص بلدانا بعينها ومناقشتها رسميا في إطار اللجنة الثالثة ضد دول أعضاء في الأمم المتحدة، وهي ممارسة تؤدي أيضا إلى كثرة التقارير المتحاملة وغير الموضوعية الصادرة باسم الأمين العام وأسماء المقررين الخاصين.

ولقد دأبت حركة عدم الانحياز على تأكيد دور مجلس حقوق الإنسان باعتباره هيئة فرعية للجمعية العامة معنية بالنظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل على أساس التعاون والحوار البناء. وإن الحركة لتشعر بالقلق البالغ من استمرار واتساع نطاق ممارسة اتخاذ قرارات انتقائية تخص بلدانا بعينها في إطار اللجنة الثالثة، وكذلك في إطار مجلس حقوق الإنسان، وإنشاء ولايات متحيزة تخص بلدانا بعينها، كأدوات تستغل حقوق الإنسان لتحقيق أغراض سياسية وتنتهك مبادئ الشمولية

الرجاء إعادة استعمال الورق

والحياد والموضوعية والابتعاد عن الانتقائية في معالجة قضايا حقوق الإنسان، وهي أمور تقوض التعاون باعتباره المبدأ الأساسي لتعزيز جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالميا وحمايتها بصورة فعالة لصالح الجميع.

ولذلك، فإن الحركة ترى أن القرارات والتقارير التي تخص بلدانا بعينها لا تشجع على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. بل إنها تنطوي بالأحرى على تدابير غير سليمة تستند في الأغلب الأعم إلى أهداف سياسية مضمرة خاصة، بسبب طابعها الانتقائي ومناقضتها لهدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

(توقيع) حسين دهقاني
القائم بالأعمال بالنيابة لجمهورية إيران الإسلامية
رئيس المكتب التنسيقي لحركة عدم الانحياز